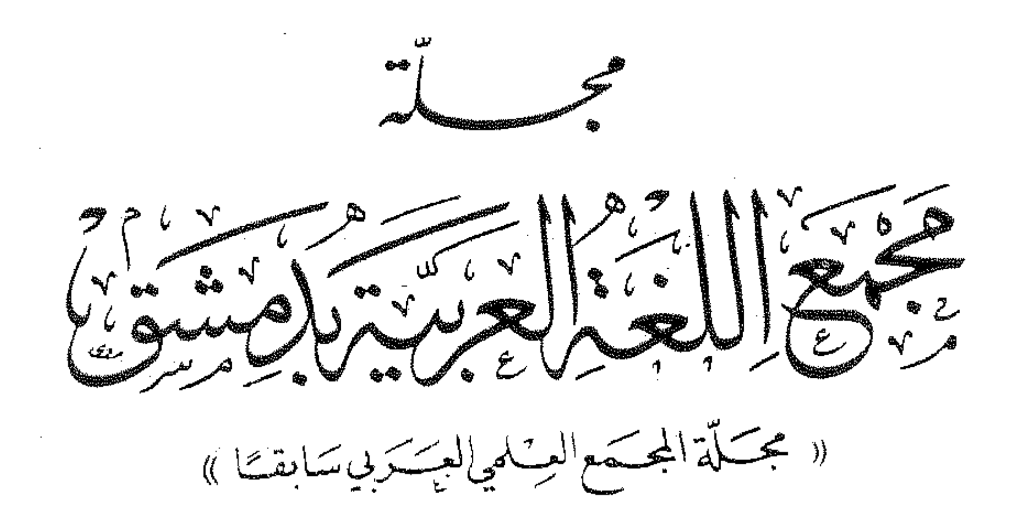






ربيع الآخر ١٤٢٢ هـ

تموز (يوليو) ٢٠٠١









الكَفُّ عَنِ العَمَلِ النَّحْوِيِّ
بينَ التَّعْليلاتِ الشَّكليةِ والمَعْنَوِيةَ
(القسم الثاني)(*)

د. عبد الكريم مجاهد

ثالثاً: انتقاص معنى النفي:

وهذا الباب بجميع مفرداته نموذج، لا جدال فيه، لإلغاء العمل لعلة معنوية؛ حيث بنقض النفي يحل معنى الإثبات بديلاً لمعنى النفي، الذي هو شرط عمل الأدوات المذكورة، وتفصيل القول كالتالي:

أ ـ نقض النفي في «ما» بإلا التي حملها الحجازيون على ليس في الإعمال على أن تستوفي الشروط ومنها ألاّ ينتقض النفي بإلاّ وهو ما أشار إليه ابن مالك في الألفية:

إعمالَ ليس أُعْمِلَتْ ما دون إِنْ   مع بقا النفي، وترتيبٍ زُكِن

وإذا نُقِضَ النفيُ فلا يجوزُ نصبُ الخبر بها؛ أي تُهْمَل وتُكَفّ عن العمل؛ كقوله تعالى: ﴿ما أنتم إلاّ بشرٌ مثلُنا﴾[1]، وقوله ﴿وما أنا إلاّ نذير﴾[2].

(*) نشر القسم الأول في الجزء الأول من هذا المجلد ص ٨٥.

(١) يس - ١٥.

(٢) الأحقاف - ٩.





كذلك قول الشاعر:

إذا كانتِ النّعمى تُكَدَّرُ بالأذى فما هي إلاّ محنةٌ وعذابُ

وقول الآخر:

وما الناسُ إلاّ واحدٌ كقبيلة يُعَدُّ وألْفٌ لا يُعَدُّ بواحدِ

وندر من النحاة من خالف هذا الرأي كيونس بن حبيب وتابعه الشَّلَوْبين، اعتماداً على قول الشاعر: (مجهول)

وما الدهرُ إلاّ منجنوناً بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ مُعَذَّبا.

وقول الآخر: (مغلس بن لقيط)

وما حَقُّ الذي يعثُو نهاراً ويسرقُ ليلَهُ إلاّ نَكَالا

فقد أنكر جمهور النحاة عليهما ذلك وحكموا بشذوذ البيتين وعدم جواز القياس عليهما، ولهم تخريجات أخرى[١].

ب ـ **نقض النفي الحاصل من ليس**: وذلك بأن يقترن الخبر بعدها بإلا نحو «ليس الطيبُ إلاّ المسكُ» بالرفع فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز «ما» على ليس في الإعمال[٢]، والحقيقة أن بني تميم يرفعون خبر «ما» سواء انتقض النفي أم لم ينتقض على حد قول عيسى بن عمر الثقفي ردّاً على أبي عمرو «ليس في الأرض تميميٌّ إلاّ وهو يرفع ولا حجازيٌّ إلاّ وهو

(١) انظر هذه التخريجات في شرح الأشموني: ١/٤٥١ - ٤٥٢.

(٢) المغني: ١/٣٢٥.





ينصب»[١]. وقد ورد في شرح المفصل[٢]: «وأما ليس فإنها تعمل على كل حال تقول: ليس زيدٌ قائماً... وليس زيدٌ إلاّ قائماً» وهذا المثال واضح كل الوضوح على بقاء عمل ليس مع انتقاض نفيها بإلاّ. وقد ذكر النحاة تأويلاتٍ[٣]، عدة لهذا المثال الذي يكاد أن يكون يتيماً وأميل إلى اعتباره لغة حجازية وتبقى ليس عاملة ولو اقترن خبرُها بإلاّ. ومما يؤيد ذلك ما جاء في الأشباه والنظائر في فصل بعنوان «ما افترق فيه ما النافية وليس»[٤]، حيث ينقل عن المهلبي عشرة أوجه تخالف فيه «ما» «ليس» ومنها: «يبطل عملها (أي ما) بزيادة إِنْ ودخول إِلا» وينقل عنه نظماً قوله:

تفهَّم فإن الفرقَ قد جاء بين ما ... وليس، بِعَشْرٍ بُيِّنَتْ لأُولِي الفَهْم

زيادةُ إِنْ مِنْ بعدها مبطلٌ لها ... وإلاّ، وأخبار يقدّمن للعِلْم

جـ - نقض نفي «إنْ» المشبهة بليس بإلا: مع أن النحاة اختلفوا في عملها[٥] ، إلاّ أنهم متفقون[٦] ، على إهمالها إذا انتقض نفيها بإلاّ كقوله

---

(١) المرجع السابق: ٣٢٦/١.

(٢) ابن يعيش: ١٠٨/١.

(٣) انظر المغني: ٣٢٦/١– ٣٢٧.

(٤) السيوطي: ١٧٢/٢.

(٥) انظر في هذا الخلاف: شرح ابن عقيل: ٣١٧/١، المغني: ١٩/١ – ٢٠، التصريح: ٢٠١/١.

(٦) انظر ابن هشام في شرح الشذور: ١٩٩/١ حيث يقول: (وأما إن فتعمل بالشروط المذكورة) يقصد شروط عمل ما التي أحدها عدم انتقاض النفي بإلا.





تعالى: ﴿إنِ الكافرون إلاّ في غرور﴾[١]. وقوله تعالى: ﴿إنْ أنتم إلاّ بَشَرٌ مثلنا﴾[٢].

وكذلك يبطل عملُها إذا انتقض نفيُها بلمّا، كما في قوله تعالى: ﴿إنْ كلّ نفس لمّا عليها حافظ﴾[٣]، بتشديد لمّا.

د ـ نقض نفي «لا» المشبهة بليس يُبْطِل عملَها: فقد ذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية[٤]، إنّ أحد شروط إعمالها «ألاّ ينتقض النفي بإلاّ» فلا يقال: لا رجلَ إلا أفضلَ، بل إلاّ أفضلُ بالرفع. وذكر مثل ذلك عباس حسن[٥]، ومثّل له بقوله: لا سعيَ إلاّ مثمرٌ.

رابعاً: التخفيف:

ويُقْصَد به هنا حذفُ الحرف الثاني من الحروف المضّعفة أو الثقيلة في العامل، والحروف التي يطرأ عليها التخفيف إنَّ، كأنَّ، ولكنَّ حيث تنطق: إنْ، وأنْ، كأنْ، ولكنْ ويترتب على هذا التخفيف النظر في عملها، وتفصيل الأمر كالتالي:

---

(١) الملك – ٢٠.

(٢) إبراهيم – ١٠.

(٣) الطارق – ٤.

(٤) ٣١٦/١.

(٥) النحو الوافي: ٦٠٣/١.





إنْ: المخفَّفة المكسورة تُهْمَل وجوباً إذا دخلت على الفعل[١]، كما في قوله تعالى: ﴿وإنْ نظنُّك لَمِنَ الكاذبين﴾[٢]، ﴿وإن وجدنا أكثرَهم لفاسقين﴾[٣]. ويبدو أن سيبويه[٤]، يرى في الكثير الأغلب إهمالها إذا وليها اسمٌ ويمثل لذلك بقولهم: إنْ زيدٌ لذاهبٌ وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك، وبقوله تعالى: ﴿إنْ كل نفس لَمَا عليها حافظ﴾[٥]، وقوله: ﴿وإنْ كلٌّ لَمَا جميع لدينا مُحْضَرون﴾[٦]، و«لَمَا» فيهما بالتخفيف حيث اللام حرف جر وما لَغْو. ويعلل ذلك بشبهها بلكنْ المخفَّفة مرة، وشبهها بدخول «ما» عليها مرة أخرى؛ حيث ترجع حرف ابتداء مثل هل، فلا تعمل فيما بعدها؛ فيرفع على الابتداء إذا كان اسماً، ويلزم دخول اللام على خبرها لئلا تلتبس بإنْ النافية حيث يقول «لمّا خففها (يقصد إنْ) جعلها بمنزلة لكنْ، خفَّفها وألزمها اللامَ لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة «ما» التي تنفي بها»[٧]. وينهي كلامه بقوله «وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها «ما»[٨]. وهكذا يغلب على

---

(١) انظر: الكتاب: ١٤٠/٢.

(٢)الشعراء – ١٨٦.

(٣)الأعراف – ١٠٢.

(٤)انظر: الكتاب: ١٣٩/٢.

(٥)الطارق – ٤.

(٦) يس – ٣٢.

(٧) انظر: الكتاب: ١٣٩/٢.

(٨) الكتاب: ١٤٠/٢.





تعليل الإلغاء قياس الأنماط حيث شبهها بلكنْ المخففة أو بإنما.

ويميل ابن السراج[١]، إلى إهمالها عند التخفيف بقوله «والأقيس في «إنْ» أن يرفَع ما بعدها إذا خُفِّفت، وكان الخليل يقرأ ﴿إنْ هذان لساحران﴾[٢]، ويعلل إهمالَها بأنها فقدت شبهها بالفعل ووزنه، عندما حذف منها فترتب على ذلك إبطال عملها، بقوله «وأمّا مَنْ لم يعملْهما (يقصد إنْ وأنْ) فالحجة له: أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة، فلما خُفِّفَتْ زال الوزن والشبه»؛ أي زال شبهها بالفعل شكلاً فأُلْغِيَ عملُها في رأيه. والحقيقة أنه زال شبَهُها بالفعل شكلاً يعني بعد تخفيفها لم تعد تفيد التوكيد فأُلْغِي عملُها، أي ترتب على زوال الشَّبَهِ الشكلي انتفاءُ الشَّبَه المعنوي وهو التوكيد، الذي كان أساس عملها عمل الفعل.

على أن العمل بعد التخفيف وارد في المسموع من الفصيح الذي ذكره سيبويه حيث قال: «وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون» ﴿وإنْ كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾[٣]، يخففون وينصبون ويعلل لذلك قياساً بقوله أيضاً: «وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيءٌ لم يُغَيَّر

---

(١) الأصول في النحو: ٢٣٥/١.

(٢) طه - ٦٣.

(٣) هود - ١١١.



عملُه كما لم يُغيِّر عَمَلُ «لم يَكُ» حين حُذِف»[١]، والقياس هنا واضح أنه على أمر شكلي إذ شبّه الحذفَ من الحرف وبقاءَه عاملاً، بالحذف من الفعل مع بقاء العمل؛ فقد شَبَّه إنْ المخففة على «يكون» التي حذفت نونُها عند جزمها، وعليه فالقياس يعتمد على تعليل شكلي. وعلى ذلك فالإهمال والإعمال جائزان، ولكن الإهمال أكثر وأغلب؛ نظراً لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية.

أَنْ: المخففة المفتوحة من «أَنَّ»: قال السيوطي «وفي إعمالها مذاهب أحدها أنها لا تعمل لا في ظاهرٍ ولا في مضمر. وتكون حرفاً مصدرياً مُهْمَلاً، وعليه سيبويه والكوفيون»[٢]. ونقل هذا الرأي بنصه تقريباً الغلاييني[٣]. وفي هذا النقلْ نظر؛ حيث لم أجد قولاً لسيبويه يؤيد هذه المقولة، في كتابه خاصة، ففي أكثر من موضع يؤكد أنه مع التخفيف يكون اسمُها ضميرَ الشأن ففي تعليقه على بيت الأعشى:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد عَلِموا   أَنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

يقول: فهذا يريد معنى الهاء (أي «أنه هالك»)، ولا تخفّف أَنّ إلاّ

---

(١) الكتاب: ٢/١٤٠، ولمزيد من الاطلاع والتفصيل يمكن الرجوع إلى المراجع التالية: المغني: ١/٢٠، شرح الأشموني: ١/٥٨١، شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٣، شرح المفصل ٨/٧١، شرح الكافية ٢/٣٥٨، التصريح على التوضيح: ١/٢٣٠ - ٢٣١، جامع الدروس العربية: ٢/٣٢١.

(٢) الهمع: ١/ ١٤٢.

(٣) جامع الدروس: ٢/ ٣٢٣. وانظر الكتاب: ٢/ ١٣٧، ٣/٧٤، ١٦٣- ١٦٤.





عليه. وفي موضع آخر يؤكد هذا الاتجاه بقوله في معرض تعليقه على من قرأ قوله تعالى: ﴿والخامسة أنْ غَضَبُ اللهُ عليها﴾(١):فكأنه قال أنه غَضَبُ اللهُ عليها، لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة مُضْمِراً فيها الاسم كذلك فيما توافر لدي من مراجع لم أجد أحداً ذكر هذا الرأي لسيبويه. وأما رأي الكوفيين فيبدو أنّ السيوطي قد نقله عن ابن هشام الذي يقول في معرض تعليقه على قول جرير:

زعم الفرزدق أنْ سيُقتلُ مِرْبَعاً ... أَبْشِرْ بطولِ سلامةٍ يا مِرْبَعُ

«وأنّ هذه ثلاثية الموضع (يقصد من ثلاثة حروف ولكنها خُفِّفت) وهي مصدرية تنصب الاسم وترفع الخبر (أي بعد تخفيفها) خلافاً للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئاً»(٢)، ونجد تخطئة لابن هشام في نقل هذا الرأي عن الكوفيين في شرح المفصل(٣). على أنه ورد ما يفيد بإهمالها بعد تخفيفها وذلك فيما أورده ابن السراج(٤)، بنصه حيث يقول: «واعلم أنّ» «إِنَّ وأَنَّ»تخففان فلك أنْ لا تعملَهما ولك أن تعملهما؛ أما من يعملُهما، فالحجةُ له: أنه إنما أَعمَلَ لمّا أشبهت الفعلَ بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة، فلّما خُفِّفَت زال الوزن والشَّبه». كذلك ينقل ابن

---

(١) النور: ٩. وقراءة تخفيف أنْ لنافع انظر: السبعة في القراءات: ص ٤٥٣..

(٢) المغني: ١/ ٢٩.

(٣) ٨/ ٧٣.

(٤) الأصول في النحو: ١/٢٣٥.





يعيش[١]، عن الزمخشري من المفصل قوله «وتُخَفّفان (ويقصد إنّ وأَنَّ) فيبطل عملُهما ومِن العرب مَنْ يعمِلُهما» ويشرح ابن يعيش ذلك فيقول: «فأما المكسورة إذا خفّفَتْ فلَكَ فيها وجهان:الإعمال والإلغاء... إلاّ أن المفتوحةَ لا يبطل عملُها بالكلّية فإذا أُلْغِيَ عملُها في الظاهر كانت مُعمَلةً في الحكم»[٢]. ونخلص في هذا المقام إلى أنه إذا خففت «أَنَّ» فإنها لا تعمل في الاسم الظاهر وإنما تعمل حُكْماً في ضمير شأن مقدّرٍ يكون اسمَها، وهذا تفسير قول ابن يعيش السابق، ووجدت في هامش في شرح المفصل ما يؤيد هذا الرأي حيث يقول: «وتحرير المقام إنّ اسمَها (يقصد اسم أَنْ المخففة) إذا كان ظاهراً لم تعمل»[٣]. وفي تقديري أنّ إهمالها يرجع لعلة معنوية إذ لم تعد تؤدي معنى التأكيد بعد تخفيفها الذي أزال شبهها بالفعل شكلاً، ومن ثَمَّ معنى؛ فكان ذلك هو السبب في إلغاء عملها.

كأن: المخففة، وقد ذكر السيوطي أن في إعمالِها ثلاثةَ أقوال: «أحدها المنع وعليه الكوفيون والثاني الجواز مطلقاً في المضمر والبارز... والثالث الجواز في المضمر لا في البارز»[٤]، وأما سيبويه فقد سبق إلى القول بالمنع في الأصل، أقصد إهمال كأَنْ إذا خُفِّفَت، حيث يقول «كما

(١) شرح المفصل: ٨/ ٧١.

(٢) المرجع السابق:٨/ ٧٣.

(٣) السابق: ٧٣/٨ – الهامش.

(٤) الهمع: ١/ ١٤٣.





ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأَنْ إذا خففوا يريدون معنى كَـأَنَّ» وذكـر النصب بالمخففة فـي حالـة الاضطـرار يـدل علـى أنّ الإهمـالَ أَوْلـى عنـد التخفيف مع جواز الإعمال عند الحاجة إليه، وعلى ذلـك يتفـق الكوفيـون مـع سيبويهِ علـى الإهمـال مـن حيـث المبدأ، لكـن الكوفييـن يهملونهـا مطلقاً[١]. كما يذكر الغلاييني ويرى «أنـه الحـق الـذي لا تكلـفَ فيـه». وتذكر الشواهد التالية و«كأنْ» فيها عاملة فـي روايـة، ومهملـة فـي روايـة أخرى، كقول الشاعر: (مجهول).

وصـدرٍ مشـرقِ النَّحْـرِ كَـأَنْ ثديـاه حُقَّـانِ

وقول الشاعر: (ابن صريم اليشكري):

ويومـاً تُوافينـا بوجـهٍ مُقَسَّـمٍ كَأَنْ ظبيةٌ تَعْطُـو إلـى وارقِ السَّلَمْ

وقول الآخر: (رؤبة):

ومعتـدٍ فـظٍّ غليـظِ القلـبِ كَـأنْ وريـداه رشـاءا خُلْـبِ

والرواية المشهورة كما يقرر صاحب الإنصاف[٢]، هـي روايـة النصب (أي ثدييه، ظبيةً، وريديْهِ) بعكس ما أثبته ابن عقيـل بأنـه قليـل[٣]، لأن الأكثرَ عنده روايةُ الرفع على أساس أن اسمَها ضمير الشـأن محـذوف وخبرها الجملة الاسمية المبدوءة بالاسـم المرفـوع بعـد كَـأَنْ، وهـو رأي

---

(١) جامع الدروس: ٢/ ٣٢٧.

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٩٩.

(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٩١.



الجمهور[١]. وأما ابن يعيش[٢]، فيرى حكم كأنْ المخففة كحكم أنْ المفتوحة الذي ورد ذكره آنفاً (أي مع أنْ).

بناءً على ما تقدم أصبح من السهل أن نقول: إنه يجوز إهمالُ كَأنْ إذا كانت مخففة، كما يجوز إعمالُها والسبب في ذلك أنها مع تخفيفها لم يَزُل شبهها بالفعل وهو أداء معنى التشبيه، فمن أعملها يكون قد راعى بقاء معنى الشبه فيها، ومن أهملها راعى شكلَها المخفّف، حيث تشبه، حينها، بأنْ المخفّفة من أنَّ.

لكنْ: المخففة من الثقيلة هي حرف ابتداء لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس[٣]، ولكن المبرد أجاز إعمالَها وإهمالَها فهي عنده «بمنزلة إنّ في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع»[٤]، ويتفق صاحب المفصل وشارحه على إبطال عملها عند تخفيفها فقد ورد في شرح المفصل[٥]: «وتُخَفّف فيبطل عملُها... ولا نعلمُها أُعْمِلَتْ مخففة... لمّا خُفِّفَتْ وأُسكن آخرُها بطل عملُها». يميل لهذا الرأي الغلاييني فيذكر: «إذا خففت (لكن) أهملت وجوباً عند الجميع»[٦]، وخلاصة الرأي المعتدل نجده عند عباس

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٣٩٠.

(٢) شرح المفصل: ٨/ ٨٢.

(٣) المغني: ١/ ٣٢٣.

(٤) المقتضب: ١/ ٥١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٨٠ .

(٦) جامع الدروس العربية: ٣٢٨/٢.



حسن في قوله: «ويترتب على التخفيف وجوبُ إهمالها - في الرأي الأقوى - وزوال اختصاصها بقي معنى الاستدراك فأعملها بعضهم، وأما إهمالها فكان مراعاة لتخفيفها وتشبيهاً لها بإِنّ حين تخفف، أي إِنْ، وهكذا يتم الدور حيثُ شُبِّهَت في أول الباب إِنْ المخففةُ من إِنَّ بلكنْ المخففة، وهنا تُشَبَّه لكنْ المخففةُ بإِنْ؛ فيكون الإهمال لسبب شكلي إذ عوملت معاملة حرف ابتداء.

خامساً: التعريف:

لقد اشترط النحاة لعمل بعض الأدوات خاصة التي تعمل في المبتدأ والخبر أن يكون معمولاها نكرتين وتهمل إذا فقدت هذا الشرط نحو:

١ - لا المشبهة بليس: فقد اشترط النحاة عدة شروط لإعمالها عملَ ليس؛ ومن ضمنها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين؛ فقد ذكر سيبويه «أنها لا تعمل في معرفة أبداً»[١]، ومثّل لها بقول الشاعر: (مجهول):

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ... ولا وَزَرٌ ممّا قضى اللهُ واقيا

ويقول الآخر: (سعد بن مالك):

مَنْ صَدَّ عن نيرانِها ... فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

والخبر في البيت محذوف. وفي المغني: «أنها لا تعمل إلاّ في النكرات، خلافاً لابن جني وابن الشجري»[٢]، حيث أجاز إعمالها ابن

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٢) المغني: ١/ ٢٦٥.



جني في المعارف اعتماداً على قول الشاعر (النابغة الجعدي):

وحلت سوادَ القلبِ لا أنا باغياً ... سواها ولا عن حُبِّها مُتراخِيا

وتأوّله الجمهورُ على أن الأصلَ لا أرى باغياً فحذف الفعل وانفصل الضمير وباغياً حال[1]. وفي رأيي لا داعي للتأويل؛ فإن إعمالَها مراعاةً للسماع أفضل، وفيه توسعة؛ مادام لا يؤثر ذلك في المعنى، خاصة أن من اشترط تنكير اسمها وخبرها لم يذكر شاهداً على إلغاء عملها مع اسم وخبر معرفتين.

٢- لا النافية للجنس: العاملةُ عملَ إنَّ فمن شروط عملِها أنْ يكون اسمها نكرة؛ فقد شبهها سيبويه في ذلك بـ (رُبَّ) حيث يقول:

(فلا) لا تعمل إلاّ في نكرة كما أنّ «رُبَّ» لا تعمل إلاّ في نكرة[2]، ويعلل ذلك في موضع آخر كالتالي: «فلا لا تعمل إلاّ في نكرة من قِبَل أنها جواب، فيما زعم الخليل، رحمه الله، في قوله: هل مِنْ عبدٍ أو جارية؟ فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة»[3]، فكأنها هي واسمها جواب عن نكرة. وإذا وقع اسمها معرفة فإنها تُؤَوَّل بنكرة أيضاً نحو: لا سحبانَ اليوم أي لا خطيبَ كسحبان اليوم، وإذا كان اسمها معرفة تُهْمَل وتُكَرَّر على سبيل الوجوب[4]، نحو: لا سعيدٌ في الدار ولا

---

(١) الهمع: ١/ ١٢٥.

(٢) الكتاب: ٢/ ٢٧٤، والإنصاف: ٢/ ٣٧٠. الأشباه والنظائر: ٢/ ١٧٤.

(٣) المرجع السابق: ٢/ ٢٧٥.

(٤) شرح شذور الذهب: ٢١١. جامع الدروس العربية: ٢/ ٣٣٠. اللباب في النحو: ٧٤.



خليل. وهكذا يشبه سيبويه «لا» بـ «رُبَّ» مما أستطيع أن أعدَّه قياساً نَمَطِيَّاً بتعليل شكلي، حيث قيست «لا» النافية في عملها في النكرات على «رُبَّ» التي لا تعمل إلاّ في النكرات.

سادساً: التكرار:

فقد ورد في كتب النحو حكمُ تكرار بعض العوامل من حيث الإعمال والإهمال، والبيان كالتالي:

١- تكرار إلاّ: والمعروف أن إلاّ أداة من أدوات الاستثناء تكون مؤسِّسَة(١)، فتكون عاملة حتى حال تكرارها؛ لأنه يقصد بها استثناء بعد استثناء مثل: أقبل الطلاب إلاّ علياً إلاّ خالداً. وقد تتكرر «إلاّ» للتوكيد ويصح حذفها حيث تكون ثانية زائدة لا تؤثر فيما بعدها، أي مهملة؛ حيث يقول ابن مالك في الألفية:

وألْغِ «إلاّ» ذات توكيد كلا تمرُرْ بهم إلاّ الفتى إلاّ العُلا

ويعلق على ذلك ابن عقيل قائلاً: «إذا كُرِّرت إلاّ لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئاً، ولم تُفِدْ غير توكيد الأولى وهذا معنى إلغائها»(٢)، وذلك مع البدل ومع العطف، فالأول نحو: وصل الحجاج إلاّ محموداً إلا أبا علي: فـ «أبا علي» بدل من محمود وليس مستثنى منصوباً؛

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح: ١/٣٥٦ - ٣٥٧.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ٦٠٤ - ٦٠٥.





لأنّ أبا علي هو نفسه محمود، وإلاّ الثانية زائدة لمجرد التوكيد. وكذلك نحو: لم يشتهر أحد من الخلفاء بالحج سنة والغزو سنة إلاّ هارونَ إلا الرشيدَ. فالرشيد بدل من هارون أو عطف بيان. وأما الثاني أي العطف فنحو: ما جاء إلاّ خالدٌ وإلاّ أسامةُ والتقدير: ما جاء إلا خالد وأسامة، حيث أسامةُ معطوف على خالد وإلاّ هنا زائدة مهملة، ولا يجوز حرف عطف آخر غير الواو في مثل هذا المقام[1]، ومثله قول الشاعر (مجهول):

لا يمنحُ النفسَ ما ترجوه من أَرَبٍ ... إلاّ الطموحُ، وإلاّ الجدُّ، والعملُ

فالجد معطوف على الطموح، والتقدير إِلاّ الطموحُ والجد وإلا مكررة مهملة.

وقد اجتمع البدل والعطف[2]، في قول الراجز (مجهول):

مالَكَ من شيخِكَ إلاّ عَمَلُه ... إلاّ رسيمُه وإلاّ رَمَلُهْ

حيث «رسيم» بدل بعض من كل من «عمل»، ورَمَلُهْ معطوف على «رسيمه» والعاطفة هي الواو، وإلا زائدة للتوكيد. بما أنها تكررت، ولم تُعْطِ معنى نحوياً جديداً، وإنما هي تكرار للاستثناء يمكن الاستغناء عنه، فقد جاء إلغاءُ عملها لعدم أدائها أي معنى جديد عند تكرارها، فعلة الإلغاء، هنا معنوية.

---

(١) النحو الوافي: ٢/ ٣٣٨.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٤١. شرح الأشموني: ٢/ ٤٢٣. شرح التصريح: ١/ ٣٥٦. جامع الدروس ٣/ ١٣٥، الأشباه والنظائر: ٢/ ١٧٤.





٢- تكرار لا: وهي على أنواع حسب استعمالها:

أ- النافية للجنس: «ويجوز إلغاؤها إذا تكرّرت نحو «لا حولَ ولا قوةَ إلاّ بالله»[١].

وقول الشاعر: (الراعي النميري):

وما صَرَمْتُكِ حتى قُلْتِ معلنةً لا ناقةَ لي في هذا ولا جَمَلُ

والشاهد فيه كما نرى، رفعُ ما بعد «لا» وذلك لتكرارها، والنصبُ جائز ولكن الرفعَ أي الإهمال مع التكرار أكثر، يعلّل ذلك الأستاذ عبد السلام هارون بقوله: «والرفعُ أكثر، لأنَّ ذلك جواب لِمَن قال: أَلَكَ في ذا ناقةٌ أو جمل؟ فقلت له: لا ناقةَ لي في هذا ولا جمل، فجرى ما بعد «لا» في الجواب مجراه في السؤال»[٢].

ويجوز الإلغاء هنا مهما كان سبب التكرار أو نوعه ففي الآية والشاهد الشعري كان التكرار جائزاً.

وأما في قوله تعالى: ﴿لا الشمسُ ينبغي لها أن تدركَ القمر، ولا الليلُ سابق النهار﴾[٣]، فالتكرار كان بسبب مجيء اسمها معرفة فوجب

---

(١) المغني: ١/ ٢٦٣، الأشباه والنظائر، ٢/ ١٧٤.

(٢) انظر الكتاب:٢/ ٢٩٥ - ٢٩٦ (الهامش)، والإلغاء والإعمال في هذه الحالة له خمس صور.

(٣) يس - ٤٠.





التكرار[١]، هنا والإلغاء.

وأما في قوله تعالى: ﴿لا فيها غَـوْلٌ ولا هـم عنهـا يُـنْزَفون﴾[٢]، فلـم تعملْ «لا» لتقدمِ خبرها على اسمها؛ وعليـه وجـب تكرارهـا مـع الإلغـاء؛ لاتصال الخبر بها وانفصاله عن اسمها، مثل هذا، قولنا: «زيد لا شاعرٌ ولا كاتب».

وكذلك إذا اتصل بها النعت وجب تكرارها كمـا فـي قولـه تعـالى: ﴿يُوقَدُ من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ لا شرقيةٍ ولا غربية﴾[٣]. وإهمالهـا واضـح فلم يكن لها تأثير في الحركة الإعرابية، والواو هي العاطفة. وكذلك الأمـر نفسه إذا اتصلت بالحال كقولنا «جـاء زيـد لا ضاحكـاً ولا باكيـاً»، وقـد أشار إلى كل ذلك ابن هشام بقوله: «وكذلك يجب تكرارها – (يقصد لا النافية) إذا دخلت علـى مفـرد خبر أو صفـة أو حـال»[٤]. والتكـرار يُلْغِـي العمل شكلاً ولكنها باقية على أداء معنى النفي.

ب – لا العاملة عمل ليس: «واعلم أن الأَوْلى فـي «لا» هـذه أن تُهْمَل ويجعل ما بعدها مبتدأ وخبراً، وإذا أُهْمِلَـت، فالأحسـن حينئذٍ أن تكـرر»[٥]، كقولـه تعـالى: ﴿لا خـوفٌ عليهـم ولا هـم

---

(١) انظر المغني: ٢٦٨/١.

(٢) الصافات – ٤٧..

(٣) النور – ٣٥.

(٤) المغني ٢٦٩/١.

(٥) شرح المفصل ١٠٨٩/١.





يَحْزَنون﴾[١]، بهذه العبارة ينهي الغلاييني مبحث لا المشبهة بليس وكأنه يتبنى رأي الأخفش[٢]، في إهمال عمل «لا» مطلقاً. ويجب أن أذكر هنا أن التكرار ليس سبباً في الإهمال وإنما نتيجة له. وبعبارة أخرى قد يكون التكرار دليلاً على الإهمال كما في الآية الكريمة.

والحقيقة أن الإلغاء هنا يعني أنها لم تنفردْ بعمل نحويٍّ شكلي خاص بها، دون سابقتها، ولكنها ضرورية لأداء المعنى؛ ففي الشاهد الشعري لا يمكننا أن نكتفي بقولنا: «لا ناقة لي في هذا وجمل» أي دون لا الثانية مما يؤكد ضرورتها لأداء المعنى، وعليه فالإلغاء شكلي. كذلك في قوله تعالى: ﴿لا خَوْفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾ لا يمكن أن أقول: لا خوف عليهم وهم يحزنون؛ فأصبح التكرار ضرورياً؛ ولما سبق أرى أن الإعمال، مادام جائزاً، أفضلُ من أجل أداء المعنى.

٣- **تكرار «ما»**: من شروط إعمال «ما» عملَ ليس ألاّ تتكرر «فإن تكررت بطل عملُها نحو: «ما ما زيد قائم» فالأولى نافية، والثانية نفت النفي؛ فبقي إثباتاً فلا يجوز نصب قائم[٣]، وعليه تكون علة الإهمال معنوية، فنفي النفي إثبات، أي لم تَعُدْ «ما» نافية، وهو علة عملها فألغي عملها لانتفاء معنى النفي.

---

(١)وردت في عدة سور: في البقرة عدة مرات مثل: ٣٨، ٦٢، ١١٢، ٢٦٢، ٢٧٤، وفي آل عمران – ١٧٠، المائدة – ٦٩، الأنعام – ٤٨، الأعراف – ٣٥، يونس – ٦٢، الأحقاف – ١٣٠.

(٢) جامع الدروس العربية ٢/٢٩٥.

(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٠٦.





٤ – **التوكيد اللفظي للفعل**: يجعل الفعلَ الثاني للتقوية ولا يحتاج إلى إسناد، أي يُهْمَل، فلا فاعل له ولا يعتبر هذا الأمر من قبيل التنازع فقد جاء في التصريح على التوضيح[1]، «أن التنازع لا يقع في نحو قول جرير:

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومَنْ به ... وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نواصِلُه

خلافاً للفارسي والجرجاني؛ لأن الطالبَ للمعمول وهو العقيق إنما هو هيهات الأول، وأما هيهات الثاني فلم يُؤْتَ به للإسناد إلى العقيق بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الأول فلا فاعلَ له أصلاً؛ ولهذا قال الشاعر (مجهول):

فأينَ إلى أينَ النجاةُ ببغلتي ... أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ احبِسِ احبِسِ

فاللاحقون فاعل أتاك الأول وأتاك الثاني لمجرد التقوية. فلا فاعل له لأنه ليس من التنازع، ولو كان من التنازع لقال: أتاك أتوك على إعمال الأول، أو أتوك أتاك على إعمال الثاني، وما نقلناه لا يحتاج إلى تعليق فهو واضح في إهمال الفعل الثاني المؤكِّد للأول، أي لا يأخذ الفعل الثاني فاعلاً اكتفاءً بفاعل الفعل الأول المؤكَّد. وعليه فلا ضرورة شكليةً للفعل وإنما ليؤدي معنى التقوية وإنه يقوم بهذا الدور دون حاجة إلى الإسناد؛ أي لا حاجة لتكرار الفعل مع الفاعل اكتفاءً بإسناد السابق عليه.

سابعاً: إهمال الأدوات العاملة بدخول عوامل أخرى عليها:

والدخول يكون بأن تسبقها مباشرة فيُلْغَى عمل المدخول عليها

(١) لخالد الأزهري: ١/ ٣١٨، وانظر كذلك: موصل الطلاب: ١٥٥.





ويحدث ذلك في أساليب عربية معينة نحو:

أ - دخول النواسخ على بعض أدوات الشرط (مَنْ وما وأَيّ):

فقد عقد سيبويه باباً في كتابه[١]، سماه «هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازَى بها بمنزلة الذي» ويعني به كفَّ أسماءِ الشرط عن الجزم والجزاء، أي عن العمل لأنها تصبح بمثابة اسم موصول غير عامل، وذلك إذا سبقت «مَنْ» الشرطية بإنّ وكان وليس. فقد جاء في الكتاب ما نصّه[٢]: «وذلك قولك: إنّ مَنْ يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه» فلم يجزم الأفعال التي جاءت بعد «مَنْ» معلّلاً ذلك بقوله أيضاً: «وإنما أذهبت الجزاء من ها هنا لأنك أعملت كان وإنّ، ولم يَسُغْ لك أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء، فلما أعملتهن ذهب الجزاء..فهذا دليل على أنّ الجزاء لا ينبغي له أن يكون ها هنا بمَنْ وما وأيّ» وعليه تصبح أسماءُ الشرط هذه، أسماء موصولةً في محل رفع أسماءِ هذه النواسخ وتُكَفُّ عن الجزم والجزاء. وإن أردنا إبقاءَها على الشرطية لابدّ أن تشغِلَ النواسخَ بضمائرَ ملفوظةٍ، تكون اسمَها، نحو: ﴿إنه مَنْ يأتِ ربَّه مُجْرِماً فإنّ له جهنمَ﴾[٣]، وكنتُ من يأتِني آتِه، ففي الآية الكريمة: الهاء، الضمير الملفوظ، اسمُ إنّ، ومَنْ شرطية، فعلُها المجزوم يأتِ وجوابها: فإنّ له جهنم. وفي المثال التاء: اسم كان ومَنْ شرطية

---

(١) ٣/ ٧١.

(٢) السابق: ٣/ ٧١، ٧٢.

(٣) طه - ٧٤.





ويأتِ فعلها المجزوم وجوابها آتِه، مجزوم بتقصير صوت العلة الطويل. وقد تكونُ الضمائرُ مقدَّرةً نحو قول الشاعر:(الأعشى)

إنَّ مَنْ لام في بني بِنْتِ حسّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِه في الخطوبِ

أي إنه من لام، أي إنّ اسمها مقدَّرٌ وهو ضمير الشأن «الهاء»، ومَنْ شرطية، ولامَ في محل جزم فعل الشرط وجواب الشرط أَلُمْه.

وقد ذكر السيرافي أن هذا الأمر خاصٌّ بمَن وما وأَيّ ولا يجوز في غيرها مثل، مهما وحيثما وأين ومتى وأنى؛ حيث يقول[1]: «ألا ترى أنك تقول: مررت بمن يعجبني، وبما يسرني، وبأيهم يوافقني ولا تقول بمهما يسرني، فلمّا لم تكن هذه الحروف (يقصد مهما وحيثما وإنْ ومتى وأنى) بمنزلة الذي، بطل رفع الفعل فيهن ووُجِدَت المجازاة» وبإيجاز يمكن أن نقول: إن الإبطالَ بدخول النواسخ خاصٌ بأسماءِ الشرط التي تصلح أن تكون أسماء موصولة؛ وهكذا يكون التغييرُ لعلة معنوية؛ مع دخول الأدوات النحوية على بعضها حصل تحوّل في معاني بعض الأدوات المدخول عليها، فتغيّرت وظيفتها النحوية من اسم شرط لاسم موصول. وبعضُها الآخر لم يحصُل تحوّل في معناها فبقيت على وظيفتها قبل دخول الأدوات عليها. وقد جعل السيوطي الدخول لأخوات كان وإنّ كافّاً حيث قال في الهمع[2]: «ووجوب الرفع وامتناع الجزم مطلقاً، أي في الاختيار والضرورة إذا وقعن (يقصد ما ومَن وأَيّ) بعد باب كان وإنّ».

(١) الكتاب: ٣/ ٧١ – الهامش.

(٢) ٢/ ٦٢.





ب – إبطال عمل «مَنْ» الشرطية بدخول «ما» النافية و«إذِ» الظرفية و«أمّا» عليها:

فقد فتح سيبويه باباً سمّاه «باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء «كما ذهب في إنّ وكان وأشباههما، غير أنَّ إنَّ وكان عوامل فيما بعدهن، والحروف في هذا الباب لا يُحْدِثْن فيما بعدَهن من الأسماء شيئاً... لأنها من الحروف التي تدخل على المبتدأ والمبني عليه فلا يغيّر الكلام عن حاله»[١]، وقد ذكر أمثلةً ذهب الجزاء فيها من أسماء الشرط وصِرْن موصولاتٍ نحو: «أتذكر إذْ مَنْ يأتينا نأتيه، وما مَنْ يأتينا نأتيه، وأما مَنْ يأتينا فنحن نأتيه[٢]، وصرح كذلك بأنه قد يجوز في الشعر أن يُجازَى بعد هذه الحروف»[٣]، ولم يذكر شاهداً، وخص ابنُ جني ذلك بالضرورة[٤].

وقد زاد السيوطي[٥]، على الحروف الداخلة «إذا» إذا كانت للمفاجأة ومثّل لها: مررتُ بزيد فإذا من يزورُه يحسنُ إليه وكذلك «هل» ومثل لها: هل مَنْ يأتينا نأتيه، لأنّ هل لا يُسْتفهم بها عن الجملة الشرطية[٦]، على حدّ قوله.

---

(١) الكتاب: ٣/ ٧٤.

(٢) السابق: ٣/ ٧٤ – ٧٥.

(٣) السابق: ٣ / ٧٥.

(٤) الخصائص: ١/ ٣٥٢.

(٥) الهمع: ٢/ ٦٢.

(٦) الهمع: ٢/ ٦٢.





وهكذا أهملت أسماءُ الشرط فلم يُجْزَ بها ولم تَجْزِم، بل صارت أسماء موصولة بعد دخول: ما النافية، وإذ الظرفية، وإذا المفاجأة، وهل وأما. وهكذا حصل التحوّل المعنوي بدخول الأدوات على بعضها فتغيّرت الوظيفة النحوية للأدوات المدخول عليها فتكون العلة معنوية.

ج ـ كفُّ بل ولكن عن العطف بعد ما النافية: وهو ما أشار إليه ابن مالك في الألفية بقوله:

ورفعُ معطوفٍ بلكن أو ببل مِنْ بعد منصوبٍ بما الْزَم حيثُ حَل

حيث يكون ما بعد «لكن» أو «بل» موجباً و«ما» لا تعمل إلاّ في النفي؛ وعليه لا يصح أن يعطف ما بعد لكن أو بل على سابقه بحيث يكون منصوباً، بل «يجب رفع الاسم على أنه خبر لمبتدأ محذوف» ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر[1]، فيقال: ما زيد قائماً بل قاعد، وما عمرو شجاعاً لكن كريمٌ، أي بل هو قاعد، ولكن هو شجاع. مما يعني أن «بل، ولكن» قد أهملتا ولم يعودا حرفي عطف بل هما حرفا ابتداء محض.

وكذلك الشأن في ليس فيجب رفع ما بعد (بل، ولكن)، في نحو: ليس خالد شاعراً بل كاتب[2]، أو لكن كاتب. وبل ولكن هنا حرفا ابتداء مهملان وليسا حرفي عطف وإلغاء العطف فيما تقدم لعلة معنوية، حيث لا يعطف الموجب على النفي.

(١) انظر الكتاب: ١/ ٤٣٩ - ٤٤٠. وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٠٨، شرح الأشموني ١/ ٤٥٩، النحو الوافي: ١/ ٥٩٧.

(٢) اللباب في النحو: ٧١.





د – كفّ لكن ولا عن العطف بعد الواو: إذا اجتمعت الواو مع لكن «فالعاطفة هي الواو، ولكن لمجرد معنى الاستدراك، وهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقاً»[1]، كقوله تعالى: ﴿ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالِكم ولكن رسولَ الله، وخاتَمَ النبيين﴾[2]، أي لكن كان رسولَ الله؛ أي لكن حرف ابتداء مهمل وليست عاطفة ورسول خبر كان المحذوفة وليس معطوفاً على «أبا»[3]. فتصبح لكن حرف ابتداء مهملة. الواو أَوْلى بالعطف من لكن التي تكون للاستدراك عند اجتماعهما، أي العمل النحوي الشكلي يكون للواو، وهو العطف. والاستدراك تؤديه لكن؛ لأنه من معانيها الأساسية الذي ستقتصر عليه لوجود الواو معها.

أما لا العاطفة إذا دخلت عليها الواوُ تصبح توكيداً للنفي، والعاطفة هي الواو فقد ذكر ابن هشام أنه إذا قلت «ما جاءني زيد ولا عمرو» فالعاطفة الواو ولا توكيد للنفي[4]، وهي كذلك في قوله تعالى: ﴿غير المغضوبِ عليهم ولا الضالّين﴾[5]. وهكذا يحدد دخول الواو على «لا» دورَ كل منهما؛ فأخذت الواو الوظيفة الشكلية، وأما الوظيفة المعنوية،

---

(١) الكافية: ٢/ ٣٨٠ ولكن ابن هشام في المغني ١/ ٣٢٤: يذكر رأي ابن عصفور وابن كيسان بعطفها مع الواو.

(٢) الأحزاب – ٤٠ .

(٣) انظر: جامع الدروس العربية: ٢٤٩/٣.

(٤) المغني: ١/ ٢٦٦.

(٥) الفاتحة – ٧.





وهو النفي، فتأخذه لا.

هـ ـ إهمال «لم» بعد دخول بعض حروف الشرط الجازمة عليها

مثل: (إنْ، مَنْ،..) نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ لم تفعلْ فما بلغت الرسالة﴾[1]، وفي قولهم: «من لم يقدمْه الحزمُ يؤخّرْه العجز» ويختلف النحاة هنا في جازم الفعل بعد «لم» أهو أداة الشرط فتكون لم مهملة، أم «لم» هي الجازمة لاتصاله بها مباشرة فتكون أداة الشرط مهملة. وما يمكن استخلاصه أن الإهمال والإعمال جائزان فيهما كليهما في هذه الحالة. ونجد بياناً مفصلاً لهذا الأمر عند الأستاذ عباس حسن بقوله[2]: «إذا دخلت أداة الشرط على «لم»، اختلف النحاة في تعيين الأداة العاملة، فقائل إنها «لم» لاتصاله به مباشرة، وأداة الشرط مهملة داخلة على جملة، وقائل إنها أداة الشرط، لسبقها ولقوتها، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص، تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه وخلصت زمنه للمستقبل، وفي هذه الحالة تقتصر «لم» على نفي معناه دون جزمه ودون قلب زمنه للماضي، والأخذ بهذا الرأي أحسن»، وهو عندي أفضل لأن الجزم قد يكون لفعلين (فعل الشرط وجواب الشرط) فلا يعقل أن تجزم الأول بحرف غير الحرف الذي يجزم الثاني فالذي يجعل منهما شرطاً وجواباً هو الأولى بالتسلّط عليهما جزماً؛ وعليه تكون لم مهملة لإفادة النفي فقط؛ وهكذا تأخذ «لم» الدور الأنسب لها وهو أداء معنى

(١) المائدة – ٦٧.

(٢) النحو الوافي: ٤/ ٤١٥.





النفي؛ أي تكتفي بدور معنوي. أما أدوات الشرط فتأخذ دوراً شكلياً أوسع وهو الجزم لفعل الشرط وجوابه وهو الدور الذي تعجز عنه «لم». ولها أسوة بلا الناهية التي تلي «إنْ» الشرطية حيث لا تكون إلا نافية بعد دخول إنْ عليها في مثل قولنا: إن لا تَقُم أَقُم. أما إذا دخل عليها حرف شرط غير جازم فإنها تبقى عاملة نحو قول الشاعر (بعد إذا):

إذا لم يكنْ فيكنّ ظِلٌّ ولا جَنَى فَأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شَجَراتِ

وبعد «لو» قول المتنبي:

ولو لم تكوني بنتَ أكرمِ والدٍ لكان أباك الضخمَ كونُك لي أُمّا

و- كف لا النافية للجنس بدخول حرف الجر عليها: فإن أحد الشروط التي ذكرها النحاة لإعمال لا النافية عمل «إنّ» أن لا يدخل عليها جار[1]. فإذا دخل عليها جرّ ما بعدها وألغى عملها[2] نحو، جئت بلا زادٍ، غضبت من لا شيءٍ، ويعلل ذلك الرضي بقوله: «وذلك لتعذر تقدير مِنْ بعدها إذ لا يجوز بلا مِنْ مال، وأيضاً فإنّ عمل «لا» إنما كان لمشابهتها إنّ وبتوسطها (أي لا) يبطل الشبه، لأن «إنْ» لابد لها من التصدر[3]. وقد كف حرف الجر«لا» عن العمل شكلاً وبقي لها دورها المعنوي وهو النفي وهو الدور الثابت لها. وعليه يكون منعها من العمل لعلة شكلية وهو عدم التصدر.

---

(١) انظر: شرح الأشموني: ١/ ٦١٢، الهمع ١/ ١٤٥.

(٢) اللباب: ٧٤.

(٣) الكافية: ١/ ٢٥٧.





ز – كف –إذن– بعد الواو والفاء: فقد ذكر ابن هشام[١] «قال جماعة من النحويين إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان» يقصد الرفع والنصب نحو قوله تعالى: ﴿وإذا لا يلبثون خلافك إلاّ قليلا﴾[٢] وهو ما جاء في التصريح إذ قال: «فإن كان السابق عليها (أي على إذن) واواً أو فاء جاز النصب والرفع باعتبارين؛ فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد إذن غير معتمِد على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ ﴿وإذا لا يلبثوا فإذن لا يؤتوا﴾[٣]، بالنصب بحذف النون فيها.. والغالب الرفع وقرأ به السبعة»[٤]، أي الغالبُ على إذن بعد دخول الواو والفاء عليها، الكفُّ عن العمل؛ لعلة معنوية، وهي الربط المعنوي بين ما قبلها وما بعدها.

ثامناً: إهمال بعض حروف العطف بعد دخولها على الجمل: (بل، حتى، لا، لكن):

حيث اشترط النحاة لهذه الحروف كي تكون عاطفة أن تدخل على مفرد، أي أن يكون معطوفُها مفرداً لا جملة[٥]، وتُذْكر كلٌّ واحدة على حدة:

---

(١) المغني ١/ ١٧، انظر كذلك: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٣٩٧.

(٢) الإسراء – ٧٦.

(٣) النساء – ٥٣.

(٤)التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٥.

(٥) انظر جامع الدروس العربية: حتى (٣/ ٢٤٥) بل (٣/ ٢٤٧)، لكن (٣/ ٢٤٨)، لا (٣/ ٢٤٩).





أ–بل: وهي «للإضراب عن الأول والإثبات للثاني»[١]، وإن «تلاها مفرد فهي عاطفة»[٢]، وإن «تلاها جملة كانت للإبطال أو الانتقال»[٣]، أي للإضراب الإبطالي نحو قوله تعالى: ﴿وقالوا اتخذ الرحمنُ ولداً، سبحانه، بل عبادٌ مُكْرَمون﴾[٤]، أي بل هم عباد، أو للإضراب الانتقالي «أم يقولون به جِنّةٌ، بل جاءَهُم بالحق»[٥]، ويقرر ابن هشام أنها في «ذلك كله حرفُ ابتداء لا عاطفة»[٦]، أي مهمَلة غير عاملة. والإهمال هنا لسبب معنوي بحت، إذ لو كانت عاطفة في الآية الأولى لكان المعنى وقالوا: اتخذ الرحمن ولداً، وقالوا هم عباد مكرمون»، وهو غير صحيح؛ لأن «هم عباد مكرمون» ليست من قولهم وإنما من قوله عز وجل. وكذلك الآية الكريمة الثانية فإنّ جملة: «جاءهم بالحق» ليست معطوفة على «به جنة» إذ ليست جملة جاءهم بالحق من قولهم ولكنها من قول الله عز وجل.

ب. حتى: تكون عاطفة بمنزلة الواو ولكنها تفترق عنها فيما تفترق

---

(١) اللباب في النحو: لكن (١٢٧)، لا (١٢٩)، المغني: حتى ١/ ١٣٦، بل ١/ ١٢٠.

(٢) اللمع في العربية: ١٧٦.

(٣) المغني: ١/ ١١٩.

(٤) المؤمنون – ٧٠.

(٥)المغني: ١/ ١١٩.

(٦) المغني: ١/ ١٣٦.



«أنها لا تعطف الجمل»[١] ، ويعلل ذلك ابن هشام بقوله: «وذلك لأن شرط معطوفِها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، ولا يتأتى ذلك إلاّ في المفردات، هذا هو الصحيح»، ويوافقه السيوطي في الهمع: «لا تعطف إلاّ ما كان مفرداً، على الصحيح مع أن الكوفيين قالوا: «لا يُعْطَفُ بها ألبتة»[٢]، وهكذا تُهْمَل حتى إذا دخلت على جملة وتصبح ابتدائية. وهنا أيضاً سبب الإهمال علة معنوية إذ لابد أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها؛ لأنها بمعنى الواو إذا كانت عاطفة فحين نقول: أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها يعني ورأسَها. ولو قلنا حتى رأسُها أكلته فلا تكون حينها عاطفة أي لا تكون بمعنى الواو؛ لأنه لا معنى لقولنا أكلتُ السمكةَ ورأسُها أكلته؛ لأن معنى أكلتُ السمكة، أنها كلها مأكولة فالعطف لا مكان له هنا وتصبح حتى في هذا السياق استئنافية وليست عاملة.

ج. لا: تأتي حرف عطف ونفيٍ بعد كلام أمر أو مثبت/ مثل: جاء علي لا خالد، حيث نفت المجيء عن المعطوف وأثبته للمعطوف عليه. ويشترط النحاة للعطف بها عدة شروط منها «أن يكون معطوفها مفرداً أي غير جملة»[٣]، وإذا دخلت على جملة أُهْمِل العطفُ بها وأصبحت حرفَ نفي فقط[٤]، أي يُهْمَل العطف بها، لأننا نعطف بغيرها حينئذ، فيقال مثلاً:

(١) ٢/ ١٣٦، وانظر: جامع الدروس: ٣/ ٣٤٥.

(٢) ٢/ ١٣٦، وانظر: جامع الدروس: ٣/ ٢٤٥.

(٣) المرجع السابق: ٣/ ٢٤٩، النحو الوافي ٣/ ٦١٨، اللباب في النحو: ١٢٩.

(٤) انظر: النحو الوافي ٣/ ٦١٩.



خذ الكتاب ولا تأخذ القلم وليس: خذ الكتاب لا تأخذ القلم لأنها تكون للنفي وهو دور معنوي، والواو تأخذ الدور الشكلي عن طريق العطف.

د. **لكن**: المخففة بأصل وضعها تستعمل في العطف بعد النفي[١]، نحو: ما سافر خالد لكن علي. ويفهم من كلام هشام[٢]، «إن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة..» إنّ معطوفَها يجب أنْ يكونَ مفرداً وليس جملة[٣]، وإذا دخلت على جملة تُهْمَل ولا تعطِف وتصبح حرفَ ابتداء واستدراك[٤]، والحقيقة أن الإهمال هنا يُقْصَدُ به إهمالُ العطفِ بها إذا جاء بعدها جملة.

ويحسن أن نضيف هنا أَنَّ «لات» إذا دخلت على جملة فعلية[٥]، تُهْمَل فليس لها اسم وخبر كقول الشاعر (مهلهل):

تـرك النـاسُ لنـا أكتـافَهم وتَوَلَّوْا، لاتَ لـم يُغْـنِ الفِـرارُ

فهي «حرف نفي محض مؤكد بحرف نفي آخر من معناه هو «لم» أي يكتفى بدورها المعنوي وهو النفي.

تاسعاً: جواز إهمال العامل حملاً على مهمل غيره:

ولا معنى للحَمْل هنا سوى قياس الأنماط فأَنْ المصدرية تقاس أو

---

(١) اللمع في العربية: ١٧٧.

(٢) المغني: ١/٣٢٤.

(٣) الموجز في قواعد اللغة العربية: للأفغاني: ٣٦٤.

(٤) النحو الوافي: ٣/ ٦١٦.

(٥) المرجع السابق: ١/ ٦٠٦ و (الهامش) كذلك.



تُحْمَل على ما المصدرية، ولم النافية على ما النافية غير العاملة، ومتى الشرطية على إذا الشرطية غير العاملة، وإن الشرطية العاملة التي أُهْمِلت حملاً على لو الشرطية غير العاملة. من المعلوم أن بعض الحروف غير العاملة قد تعمل حملاً لها على حرف عامل كالجزم بـإذا الشرطية تشبيهاً لها بـ «إنْ» أو بمتى؛ لأنها (أي إذا) تدل على الاستقبال، ولابد لها من جواب. كذلك حملوا بعض الحروف العاملة على حروف غير عاملة فأهملوها أي أبطلوا عملها وتفصيل الأمر كالتالي:

أ. **إهمال أَنْ المصدرية الناصبة حملاً على ما المصدرية:** فيرفع ما بعدها أي تهمل ولا تنصب كما في قول الشاعر: (مجهول):

أنْ تقرآنِ على أسماء ويحكما   مني السلامَ وأن لا تُشْعِرا أحداً

رغم أن الكوفيين يَرَوْن أنّ هذه المخففة من الثقيلة إلاّ أنّ ابن هشام(١)، يقول: والصواب قول البصريين إنها أَنْ الناصبة أُهْمِلت حملاً على ما أختها المصدرية والعلة في هذا الحمل كما يقول الأزهري «بجامع أنّ كلاً منهما حرف مصدري وثنائي»(٢)، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في الألفية بقوله:

وبعضهم أَهْمل أَنْ حملاً على   ما أختِها حيث استحقّت عَمَلا

وتُحْمَل عليه قراءة «يتم»، في قوله تعالى: ﴿لمن أراد أَنْ يتمُّ

(١) المغني: ١/ ٢٨.

(٢) التصريح: ٢/ ٢٣٢.





الرضاعة﴾[١].

ب. إهمال لم: فإنها في الأصل جازمة للفعل المضارع ولكنها قد تهمل فيرفع ما بعدها؛ فقد ذكر السيوطي[٢]، ذلك بقوله: «وقد تُهْمَل (يقصد لم) فلا تجزم حملاً على «ما» وقيل «لا» كقوله:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسْرتُهم ... يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يوفونَ بالجارِ

ج. جواز إهمال متى حملاً على إذا: فقد علّل ابن مالك[٣]، قول عائشة رضي الله عنها: «إنّ أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقومُ مقامَك لا يُسْمِعِ الناس»،بأنه من قبيل تشبيه متى بإذا. وكذلك ينقل قول أبي جهل شاهداً على مثل هذا الحمل وهو يخاطب صفوان: «متى يراكَ الناسُ قد تخلَّفْتَ وأنت سيد هذا الوادي، تخلّفوا معك» ويعلل ذلك بقوله: «إن» متى شُبِّهَتْ بإذا فأُهْمِلَت»[٤]، وقد نقل ذلك عنه السيوطي في الهمع[٥].

د. جواز إهمال «إنْ» حملاً على لو، وذلك برفع الفعل بعدها فقد ذكر ابن مالك[٦] ، فمن رفع الفعل بعد إِنْ حملاً على لو، قراءة طلحة

(١) البقرة - ٢٣٣.

(٢) الهمع: ٢/ ٥٦.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٩.

(٤) المرجع السابق: ١٨.

(٥) ٢/ ٥٨.

(٦) شواهد التوضيح: ص١٩.





﴿فإنْ ما تَرَيْنَ من البشر أحداً﴾[١]، بسكون الياء وتخفيف النون فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد إن مؤكدة بما، حملاً لها على لو». وقد نقل عنه ذلك السيوطي[٢]، وذكر الحديث «فإنكَ إنْ لا تراه يراك».

عاشراً: الإهمال بسبب عدم الدلالة على الاستقبال:

أي الإهمال لعلة معنوية ويتحقق هذا الأمر في حالتين:

أولاهما: عدم دلالة اسم الفاعل واسم المفعول المجرد من أل على الحال أو الاستقبال، فقد اشترط النحاة لأخذ اسم الفاعل المجرد من أل، مفعولاً به، أن يعتمد على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف أو صاحب حال، إضافة إلى شرط أساسي آخر وهو أن يكون في «معنى الحال والاستقبال»[٣]، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله في الألفية:

كفعله اسمُ فاعلٍ في العمل ... إنْ كان عن مُضِيِّه بمعزل

وعلة هذا الشرط أن اسم الفاعل يجري على الفعل الذي هو بمعناه وهو المضارع، أي كان عمله حملاً على المضارع لما بينهما من الشَّبَه اللفظي والمعنوي[٤]، وقد أجاز الكسائي «أنْ يعمل بمعنى الماضي مطلقاً

---

(١) مريم - ١٠٩.

(٢) الهمع: ٢/ ٥٨.

(٣) شرح الكافية: ٢/ ١٩٩، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٠٦، التصريح: ٢/ ٦٥ - ٦٦.

(٤) السابق نفسه.





كما يعمل بمعنى الحال أو الاستقبال»[١]، أي لم يشترط الحال والاستقبال فقط معتمِداً على قوله تعالى:﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعيه﴾[٢]، حيث عمل اسم الفاعل «باسط» فأخذ مفعولاً به وهو «ذراعيه»، وهو أمر قد حصل في الماضي ولكن النحاة يردّون على الكسائي ومن تابعه بقولهم: «معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يَريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما نلفظ به.. بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ»[٣].

وبناء على ما تقدم فإن النحاة يمنعون اسم الفاعل المجرد من أل التسلّطَ على مفعول به، إذا كان دالاً على الماضي أو لم يكن دالاً على الحال أو الاستقبال، فلا يقال: هذا ضارب زيداً أمس بل تجب إضافته فيقال: هذا ضاربُ زيدٍ، ويصح أن يقال: هذا ضاربٌ زيداً، الآن أو غداً.

وشروط عمل اسم الفاعل المجرد من أل تنطبق على اسم المفعول كما يذكر الأستراباذي[٤]، أي إن حاله في عمل فعله، أي المضارع المبني للمفعول، كحال اسم الفاعل في عمله عملَ فعلِه الذي هو المضارع المبني للفاعل، وحاله في اشتراط الحال والاستقبال.

---

(١) شرح الكافية: ٢/ ٢٠٠، التصريح ٢/ ٦٦.

(٢) الكهف – ١٨.

(٣) شرح الكافية: ٢/ ٢٠١.

(٤) المرجع السابق: ١/ ٢٠.





وأما الحال الثانية: فمع «إذن» الناصبة للمضارع حيث لا تعمل إلاّ إذا كان الفعل بعدها خالصاً للاستقبال[١]، فإن قلت: إذن أظنُّك صادقاً، جواباً لمن قال: «إني أحبُّك»، رفعت الفعل لأنه للحال، أي أبطلت عمل إذن لدلالة منصوبها على غير المستقبل، وعليه يجب أن تكون جواباً على أمر سيحصل في المستقبل مثل: إذن أنتظرَك، في جواب من قال: سأزورُك.

حادي عشر: إهمال العامل في لغات العرب، أي لهجاتهم:

وهنا لا تعليل لهذا الإلغاء سوى أنه جاء على لغة قوم من العرب أي سمع الإهمال عن العرب وقد يكون الإهمال هو القياس؛ لعلة منطقية عقلية كما يحدث مع:

ما: النافية التميمية التي لا يعملها بنو تميم «ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم»[٢]، بعكس الحجازيين الذين يعملونها فتأخذ اسماً وخبراً بشروط اشترطها النحاة. ولهذا وردت القراءة القرآنية «عن عاصم أنه رفع أمهاتهم في ﴿ما هن أمهاتهم﴾[٣]، على التميمية»[٤]، وهو القياس عند النحاة لأنها حرف غير مختص، فالأصل فيها الإهمال، والإعمال هو الاستثناء؛ لأنها تشبه بليس وتعمل عملَها بشروط، وكذلك

---

(١) المغني: ١/ ١٦، الهمع: ٢/٦، جامع الدروس: ٢/ ١٧١، اللباب: ٣٩.

(٢) الإنصاف: ١/ ١٦٥ (المسألة ١٩).

(٣) المجادلة – ٢.

(٤) المغني: ١/ ٣٣٥.



الأمر مع لا، الآتي ذكرها.

لا: التي يعملها الحجازيون إعمال ليس «مهملة عند جميع العرب» كما يذكر الغلاييني[١]، والدليل على صحة هذا القول ما ذكره ابن هشام[٢]: «إنّ عملَها قليل حتى ادُّعِي أنه ليس بموجود».

إذن: الناصبة للمضارع بشروط ذكرها النحاة، لكن إلغاءها وارد مع توافر الشروط وقد سجل ذلك السيوطي[٣]، بقوله: «وإلغاء إذن مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب»، وهو أمر سماعي شكلي محض.

إنْ: النافية التي تعمل عمل ليس بدخولها على الجملة الاسمية عند الكسائي والمبرد وهي غير عاملة عند سيبويه والفراء[٤]، ولكن ابن هشام[٥]،يرى أنها قد تهمل على لغة كثير من العرب ويقول: «ومما يتخرج على الإهمال (أي إهمال إنْ) الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: إنْ قائمٌ وأصله إنْ أنا قائم»[٦]، وهو أمر سماعي شكلي أيضاً لا علة معنوية فيه.

---

(١) جامع الدروس: ٢/ ٢٩٤.

(٢) المغني: ١/ ٢٦٤.

(٣) الهمع: ٢/ ٧، وانظر كذلك: الكتاب ٣/ ١٦.

(٤) السابق نفسه.

(٥) المغني: ١/ ١٩ - ٢٠.

(٦) المرجع السابق: ١/ ٢٠.



ثاني عشر: حالات متفرقة من الإهمال وهي:

أ– عدم وجود ما يعتمد عليه اسمُ الفاعل واسمُ المفعول، المجردان من أل:

فإن اسم الفاعل المجرد من أل لا ينصب ما بعده إلاّ إذا دلّ على معنى الحال أو الاستقبال، وكان معتمداً على شيء قبله[1]، وهو اعتماد شكلي لا علاقة للمعنى به، كالاستفهام نحو: أضاربٌ زيدٌ عَمْراً، أو النفي نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عَمْراً، أو المخبر عنه نحو: زيد ضاربٌ عَمْراً، أو الموصوف نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً، أو صاحباً لحال نحو: جاء زيدٌ راكباً فرساً. أو حرف نداء: يا طالعاً جبلاً: وقد أشار إليها ابن مالك في الألفية بقوله:

كفعله اسم فاعل في العمل   إنْ كان عن مضيّه بمعزل
وَوَلِيَ استفهاماً او حرف ندا   أو نفياً أو جا صفةً أو مُسْنَدا

مع أن الأخفش يجوِّز عمله من غير اعتماد على شيء[2]، إلا أنَّ النحاة أخبروا إنْ لم يتوافر لاسم الفاعل الشروط السابقة فإنه يجب إضافته إلى ما بعده وإبطال عمل النصب فيه فيقال مثلاً: مررت بضارب زيدٍ وليس بـ (ضاربٍ زيداً). واسم المفعول في العمل والاشتراط كما مرّ في اسم

(١) انظر: شرح الكافية: ٢/ ١٩٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٠٧، التصريح: ٢/ ٦٦.
(٢) شرح الكافية: ٢/ ٢٠٠، وشرح التصريح ٢/ ٦٧.





الفاعل[١]. وهكذا إذا فقد اسم الفاعل الاعتماد، وهو أمر شكلي، فإن عمله يلغى والمقصود أنه لا ينصب ما بعده.

ب – وصف اسمي الفاعل والمفعول يبطل عملهما: فقد ذكر الأستراباذي[٢]، أنه «يشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول أَنْ لا يكونا مصغَّرين ولا موصوفين لأنَّ التصغير والوصف (وهما علتان معنويتان) يخرجانه عن تأويله بالفعل» وعلى ذلك فإذا صُغِّرا أو وُصِفَا أُلْغِي عملهما؛ وعليه فعلةُ الإلغاء معنوية؛ وهذا ما يقرره الأزهري بقوله: «والاسم الذي يعمل عمل الفعل إذا وصف لا يعمل شيئاً فلا يجوز مررت بضاربٍ طريفٍ زيداً»[٣].

ج – لات إذا دخلت على غير اسم زمان تُهْمَل؛ فقد نص على ذلك الفرّاء حين قال: «لا تعمل إلاّ في لفظة الحين»[٤]، وكذلك نجد أن ابن هشام يقول: «ولا تعمل (أي لات) إلاّ في الحين بكثرة أو الساعة أو الأوان بقلة»[٥]، وعليه فإنها تهمل إذا وقع بعدها غيرُ اسم زمان وهي علة شكلية، نحو قول الشاعر:

لَهْفي عليك لَلَهْفَةٌ من خائفٍ　　يبغي جوارَك حينَ لاتَ مجيرُ

(١) شرح الكافية: ٢/ ٢٠٤.

(٢) المرجع السابق: ٢/ ٢٠٣.

(٣) شرح التصريح: ١/ ٣١٩.

(٤) المغني: ١/ ٢٨١.

(٥) شرح شذور الذهب: ١٩٣.





فهي حرف نفي مهمل، هنا، ومجير، فاعل لفعل محذوف أو مبتدأ خبره محذوف(١).

ثالث عشر: إلغاء العامل المعنوي بدخول العامل اللفظي:

وهو أمر منطقي في اللغة؛ أي يفرضه منطق العمل النحوي في اللغة الذي يجعل لكل معمولٍ عاملاً؛ فلا يُحتاج إلى ذكره، ولكني أردت أن أستكمل صور الإلغاء أو الإهمال؛ إذ يتغلب في الإهمال العامل اللفظي على العامل المعنوي، فعامل الرفع غالباً ما يكون معنوياً، وأما عواملُ النصب والجرم فهي لفظية. وأقرب مَثَلٍ لدينا الفعل المضارع الذي يرفع بتجرده عن الجوازم أو النواصب؛ أي يرفع بعامل معنوي ولكنه ينصب بعوامل النصب المعروفة ويجزم كذلك بعوامل الجزم المعروفة. وهي (أي الناصبة والجازمة) عوامل لفظية. والمبتدأ كذلك يرفع بالابتداء(٢)، كما يذكر صاحب الألفية:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

ويعرّفه الأشموني بقوله: هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية(٣)، فالعامل في المبتدأ معنوي(٤)، وتدخل النواسخ على المبتدأ وهي عوامل

(١) انظر: النحو الوافي: ١/ ٦٠٦.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٠، التصريح: ١/ ١٥٨ – ١٥٩.

(٣) شرح الأشموني: ١/ ٢٦١.

(٤) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠١.





لفظية فتلغي العاملَ المعنويّ؛ فينصب المبتدأ بإنّ وأخواتها، وينصب الخبر بكان أو كاد وأخواتهما على ما هو معلوم.. وهكذا يُلْغَى أثر العامل المعنوي بعامل أقوى يحل محله وهو العامل اللفظي. وفي تقديري أن هذا الإلغاء لعلة شكلية حيث حلّ العامل اللفظي محل العامل المعنوي المقدر.

نتائج البحث:

وبعد، فإن هذا الباب في ظاهره صراع بين العوامل وعلل إلغاء عملها وقد حاول النحاة إيجاد القواعد التي تضبط قواعد إلغاء العمل، وقد قُمْتُ بجمعها وحصرها في ثلاث عشرة قاعدة عامة موزعة على اثنين وستين موضعاً ويمكننا أن نسجل النتائج التالية:

غَلَبَةُ التعليلات الشكلية على التعليلات المعنوية، ويغلب على التعليلات الشكلية قياس الأنماط، أي قياس صيغة نحوية على صيغة أخرى بينهما وجه شبه من ناحية واحدة، كان السبب في إلغاء العمل. ويقوم هذا النوع من القياس على أساس ذكره سيبويه وهو: «ومن كلامهم أن يشبّهوا الشيءَ بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء»[1]، فقد كان لسيبويه في هذا النوع من القياس، نصيب الأسد. وقد بلغت التعليلات الشكلية واحداً وثلاثين، والتعليلات المعنوية تسعةَ عشرَ تعليلاً، والباقي يغلب عليها التعليل العقلي المنطقي.

القياس الشكلي، أو قياس الأنماط المذكورة، كان قياساً متسلسلاً

(١) الكتاب: ٣/ ٢٧٨.





في أغلب حالاته فتحمل «إنما» على فعل مُلْغَى، ويحمل على إنما، «ربما» و«إذما»، و«ربما» يحمل عليها «كما» وقلّما، ويحمل على الأخيرة نِعْم ما.

كذلك هناك نوع من الدَّور في هذا القياس النمطي فمرةً إِنْ المخففة بمنزلة لكنْ المخففة، ومرة أخرى لكن المخففة بمنزلة إِنْ المخففة.

من الأدوات ما يُلْغَى عملها شكلاً، أي تتعطل عن الرفع أو النصب أو الجزم ولكن دورها في أداء معنى ما، يظل باقياً، مثل «لم» التي يبقى معنى النفي لها بعد دخول إِنْ الشرطية عليها، ولكن قد يكون الجزم بغيرها، كذلك الأدوات التي تتكرر مثل: إلاّ ولا، والأفعال قلّ وشدّ وطال.

ومما يستغرب كذلك أنهم قاسوا النمط الفعلي قلّما مثلاً على نمط حرفي وهو ربّما، مع أن الأصل في العمل للأفعال وتُشَبّه بها الحروف، وبهذا يكون الوضع مخالفاً للأصل ومعكوساً.

رواية الإهمال والإعمال في الموضع الواحد نحو: ربما وكما، وإِنْ المخففة وكأنْ ولكنْ المخففتين، وتكرار ما المشبهة بليس، وكذلك لا النافية للجنس المكررة وإذن بعد الواو والفاء، مما أضعف علل الإلغاء وشكك في قطعيّة دلالتها.

إقامة الإلغاء على المثال الواحد دون الاعتماد على آخر غيره، كما في «ليس الطيبُ إلا المسكُ».





كذلك قد يعتمد النحاة في الإلغاء على أمثلة مفترضة ليست شواهد من الواقع اللغوي؛ نظراً لعنايتهم بالتنظير، كما في تقدم خبر إنْ المشبهة بليس، وفي نقض نفي «لا» المشبهة بليس أيضاً، وأمثلة إلغاء إذن وكي ولن إذا فصل بينها وبين معمولها.

ومما يجدر ذكره كذلك أن التعليل عند النحاة المتقدمين يختلف في مجمله عن تفسير الإهمال عند النحاة المتأخرين؛ فالخليل وسيبويه مثلاً يغلب على تعليل الإهمال عندهما، قياس الأنماط القائم على الشَّبَه الشكلي، بينما ابن يعيش والأشموني مثلاً يحكّمان قواعد التعليل المنطقي؛ فدخول «ما» على إن وأخواتها يزيل اختصاصها بالأسماء ويهيئها للدخول على الفعل؛ فألغي عملها.

كذلك كانت الروايات المتعددة للشاهد الواحد سبباً في عدم اطراد علل الإلغاء بل أدى إلى التناقض والارتباك عند النحاة؛ فيروي البيت الذي تكف فيه «ما» عن العمل بزيادة «إنْ» بعدها مرة بالإهمال نحو:

بني غدانة ما إِنْ أنتمُ ذَهَبُ

ومرةً بالإعمال:

بني غدانةَ ما إِنْ أنتم ذهَباً

وكذلك البيت الذي يروى على تقديم معمول خبر «ما» إذا لم يكن شبه جملة وهو:

وما كل من وافى منى أنا عارف





(تروى كل بالرفع مرة وبالنصب مرة أخرى). ومما تمكن إضافته إلى هذه الملاحظة أن الأداة تأتي في شاهد عاملة، وفي شاهد آخر مُهْمَلة كما ورد في شواهد «ربما» و«كما»:

كقول الشاعر: ربما الجامِلُ المؤبَّل... البيت (مهملة)

وشاعر آخر: ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيل... البيت (مُعْمَلة)

وأما «كما» في قول الشاعر:... كما النشوانُ والرّجُلُ الحليمُ (مهملة)

وقول الآخر:... كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارم (عاملة)، وكذلك الأمر مع شواهد «كأنْ».

ومن هنا، في رأيي، ومما يماثله انطلقت مقولة النحاة: إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال.

ومما يمكن تسجيله كذلك أن العوامل الأصيلة في العمل أي التي لا شرط لإعمالها، ولا تعمل تشبيهاً لها بغيرها لا يصيبها الإهمال أو إبطال العمل، وإذا أُلْغِيَتْ فلا تُلْغَى إلغاء كاملاً نحو كان وأخواتها، أو الأفعال التامة أو حروف النصب أو الجزم أو الجر، فإذن الناصبة قد يُلْغَى عملُها لأنها تعمل بشروط، وحروف الجر قد يُلْغَى عمل بعضها؛ لأنّ من حروف الجر ما يكون زائداً، ومع ذلك يبقى إِعمالُها وارداً.

وبعد أيضاً؛ فرغم ما يعتري نظرية العامل من وَهَن أو ارتباك أو ضعف، أو تناقض، أو نقص، هنا أو هناك؛ فإنها تبقى النظرية التي لا بديل





لها في التحليل النحوي العربي الذي يجعل من الإعراب مظهراً خارجياً يخفي وراءه التعليل المعنوي لأيِّ حكم نحوي، فهناك علاقة جدلية بين العامل والعلامة الإعرابية من ناحية، وبين العلامة الإعرابية والمعنى أو الوظيفة النحوية من ناحية أخرى.

فما دمنا بحاجة إلى المعنى في كلامنا، ونحن كذلك بالطبع، فإننا بحاجة إلى الحركة الإعرابية التي تُرمز إليه أو يستدل بها عليه، ولا توجد الحركة الإعرابية إلا بتأثيرٍ مِنْ عاملٍ ما؛ ولا حركة إعرابية إطلاقاً دون عامل. وعلى ذلك لا يمكننا الاستغناء عن العامل لأنّ في هدمه تقويضاً لجوهر النظام اللغوي العربي.

المراجع: مرتبة هجائياً

١- أبو زكريا الفراء، ومذهبه في النحو واللغة: د. أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، مصر، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

٢-إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

٣-الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ -١٩٨١.

٤-أسرار النحو: لابن كمال باشا، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، بلا. ت.

٥-الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: طه عبد





الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٣٩٥، ١٩٧٥.

٦-الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٥م.

٧-أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الرباط، ١٩٨٣م.

٨-الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، بلا.ت.

٩-التبصرة والتذكرة: لأبي محمد بن إسحاق الصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، ط١، نشر جامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٠-جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، مراجعة: د. عبد المنعم خفاجة، ط٢١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١١-الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، ط١، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٢-الخصائص: لأبي الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بلا.ت.

١٣-السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٤٠٠هـ.

١٤-شرح الأشموني على الألفية ابن مالك: الأشموني، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بلا.ت.

١٥-شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.





١٦-شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري: (ومعه حاشية الشيخ ياسين العليمي)، دار إحياء الكتب العربية، بلا.ت.

١٧-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري تحقيق وشرح د. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بلا.ت.

١٨-شرح ابن عقيل: (بهاء الدين العقيلي الهمداني): تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا.ت.

١٩-شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، مكتبة المتنبي، بيروت القاهرة، بلا.ت.

٢٠-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي. عالم الكتب-بيروت، بلا.ت.

٢١-الكافية في النحو: لابن الحاجب، بشرح الشيخ رضي الدين الأسترابادي، دار الكتب العلمية- بيروت، بلا.ت.

٢٢-الكتاب: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

٢٣-كتاب حروف المعاني: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد ط١، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، إربد ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٤-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، أبو القاسم جار الله الزمخشري، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٢٥-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر- دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.





٢٦–اللباب في النحو: عبد الوهاب الصابوني، دار مكتبة الشرق، بيروت، بلا.ت.

٢٧–اللمع في العربية: لأبي الفتح بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، ط١، جمعية منتدى النشر، النجف الأشرف، بغداد، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

٢٨–معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٢٩–معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير اللبدي، ط١، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

٣٠–المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. بلا.ت.

٣١–معجم النحو: عبد الغني الدقر، ط٢، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

٣٢–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ورفيقه، دار الفكر ط٢، ١٩٦٩م.

٣٣–المقتضب: لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٣٤–الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد الأفغاني، ط٣، دار الفكر ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٣٥–موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق وتعليق د. عبد الكريم مجاهد، دار البشير، عمان، ١٩٩٠م.

٣٦–الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكنغراوي، شرح: محمد بهجة





البيطار مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٧-نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٨-النحو الوافي: عباس حسن، ط٣، دار المعارف، بمصر، بلا.ت.

٣٩-همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم اللغة العربية: جلال الدين السيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني: دار المعرفة للطباعة والنشر، بلا.ت.

* * *

